

مخابر البحث العلمي في الجزائر

Scientific research laboratories in Algeria

عبد الحميد أمير*

أكرور ميريام

جامعة الجزائر 1 - الجزائر -

جامعة الجزائر 1 - الجزائر -

a.abdelhamid@univ-alger.dz

Myrak2007@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2022/10/01

تاريخ القبول للنشر: 2022/09/24

تاريخ الاستلام: 2022/09/11

ملخص:

الغرض من هذه الدراسة هو محاولة التعرف على مخابر البحث في الجزائر، كهيكل من هياكل البحث استحدثت بغية تطوير الأبحاث العلمية والدراسات المنجزة التي تترجم مجهودات الباحثين في شتى العلوم فتحسن مردودها وتضعها في إطارها القانوني اللازم. وتعد مخابر البحث في مختلف الدول والحكومات وخاصة الدول الصناعية الكبرى أحد أبرز الميكانزمات والوسائل التي تخدم المصلحة العامة، من خلال دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعملها من أجل تزويد ومرافقة مؤسسات الدولة إلى مسابرة التحولات العلمية والتكنولوجية، باعتبارها مجالاً خصبا لتداول الأفكار والبحوث في مختلف العلوم.

الكلمات المفتاحية: مخابر البحث؛ التنمية؛ الدراسات؛ الأبحاث؛ العلمية.

Abstract

The purpose of this study is to try to identify the research laboratories in Algeria, as a structure of research structures created in order to develop scientific research and completed studies that translate the efforts of researchers in various sciences, improving their returns and placing them in the necessary legal framework.

Research laboratories in various countries and governments, especially the major industrial countries, are one of the most prominent mechanisms and means that serve the public interest, by advancing the wheel of economic and social development and its work in order to provide and accompany state institutions to keep pace with scientific and technological transformations, as it is a fertile field for the circulation of ideas and research in various sciences.

key words: research laboratories; development; studies; scientific; research.

* المؤلف المراسل

مقدمة:

أثبتت التجارب العالمية والتحولات التي شهدتها العديد من الدول والحكومات في شتى بقاع المعمورة أن مؤسسات التعليم العالي هي أحد أهم وأنجح الركائز الأساسية التي تقود الدول والحكومات نحو تحقيق التقدم والرقي والازدهار، ذلك أن تفوقها وتقدمها من خلال اعتماد معايير الجودة العالمية المتكاملة، يصنع الفارق فيما بينها لا محالة، سواء في نتائجها كمؤسسة تعليمية أو في مساهمتها في دفع وتحريك عجلة التنمية على كل الأصعدة.

وما من شك أن نجاح التعليم العالي مرتبط بمدى نجاعة معايير وآليات التعليم العالي والبحث العلمي المعتمدة من جهة، ومدى فاعلية مؤسساته وهياكله التي تخدم برامج ومخططاته السنوية أو الخماسية أو غيرها من جهة أخرى، كمنابر البحث العلمي. هذه الأخيرة التي تلعب دوراً بالغ الأهمية في احتواء الأبحاث والدراسات وكل نشاط من شأنه تحسين وتطوير البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، فيكون لها الفضل في تزويد المجتمع ومؤسساته المختلفة بكل ما توصلت إليه هذه الأبحاث من تقدم وما تحتويه هذه المنابر من كفاءات بشرية وإمكانات مادية وتجهيزات تعمل وفق منهجية منظمة ونطاق قانوني محكم.

إشكالية الدراسة:

لما أصبحت ترقية البحث العلمي والعمل من أجل جعله أداة من أدوات التنمية المستدامة ضرورة ملحة تسعى إلى تحسينها وتطويرها أغلب الدول في العالم وخاصة الدول النامية منها، كان لزاماً عليها الاقتداء بما توصل إليه العالم المتقدم صاحب الاقتصاد العالي الذي أعطى الأهمية والاهتمام لمخبر البحث واعتبره آلية فعالة وهيكل يتوفر على معطيات القدرة على القيام بهذه المهمة، ناهيك عن ضم واحتواء هذه المخبر العلمية لباحثين على مختلف درجاتهم العلمية الراقية وعلى مختلف تخصصاتهم وميادين البحث التي يتداولون فيها أفكارهم ومبادراتهم، تبعاً لما توصلت إليه الدراسات العالمية المختلفة وخاصة المقارنة منها لتطوير المجتمع ومؤسساته التي تعتمد اعتماداً جلياً وواضحاً على الاستثمار في الموارد البشرية وخاصة المتعلمة والباحثة التي تتواجد في هذه المخبر العلمية.

ومن هنا نطرح الإشكال التالي: ماهية مخبر البحث؟ وإلى أي مدى تشكل الأفضلية

في ترقية البحث العلمي في الجزائر؟

واعتمدنا في هذه الورقة البحثية المنهج الوصفي التحليلي الملائم لطبيعة هذا الموضوع، لمرورته وشموليته الكبيرتين، وهذا ما يقتضيه البحث والتطرق حول ماهية مخبر البحث العلمي ودورها وتأثيرها على المجتمع.

لدراسة ماهية مخبر البحث ومدى تأثيرها على التنمية المستدامة أهمية بالغة، تنبع عن أهمية التطرق لأحد أنجع الآليات والوسائل التي يعتمد عليها تحقيقاً للمنفعة العامة في المجتمع، فهو هيكل يضم أحسن الكفاءات وخيرة الباحثين في شتى التخصصات وبذلك يمكن اعتباره حلاً من الحلول القادرة على تحقيق التنمية.

سنحاول في هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية المتمحورة حول ماهية مخبر البحث ودورها في تحقيق التنمية المستدامة وهو الهدف الرئيسي من هذه الدراسة والتي ارتأينا الوقوف فيها على ما يلي:

- _ التعرف على مفهوم مخبر البحث.
- _ التطرق للأساس القانوني الذي يحكم مخبر البحث.
- _ المعايير المعتمدة واللازمة لإنشاء مخبر البحث.
- _ المهام المنوطة بمخبر البحث القيام بها.
- _ تأثير مخبر البحث ودورها في المجتمع.

للإحاطة بهذا الموضوع، سنقسم الدراسة إلى مبحثين يتناول المبحث الأول محاولة التعرف عن ماهية مخبر البحث في مطلبين ومبحثاً ثانياً يتناول كيف يمكن اعتبار هذه المخبر أحد آليات تحريك التنمية ودفع عجلتها تحقيقاً للمصلحة العامة في مطلبين هو الآخر، كالآتي: المبحث الأول: ماهية مخبر البحث، و المبحث الثاني: مهام مخبر البحث ومدى تأثيرها على البحث العلمي.

المبحث الأول:

ماهية مخبر البحث

يعتبر تطور البحث العلمي والاهتمام به هو أحد أنجع الآليات التي يقوم عليها تحقيق وخلق الثقافة والمعرفة التي تفسح الطريق الصعب لتوفير ضروريات الحياة والوصول إلى الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي والحياة الجيدة، كما ينمي التحولات التكنولوجية ويرفع من

مستوى المعرفة العام بما يحقق المنفعة العامة، وتعد مخابر البحث هي الهيكل الذي يحتوي البحث العلمي ويخدم تطوراته بأحسن حلة، وسنحاول في هذا المبحث التطرق لماهية مخابر البحث من خلال مجموعة من التعاريف الواردة حياله وأساسه القانوني وكذا مقاييس إنشاء مخابر البحث.

المطلب الأول: مفهوم مخابر البحث

تعددت التعاريف بخصوص مخابر البحث باعتباره هيكل مستحدث في قطاع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي سنتطرق لأهمها مع ذكر الأساس القانوني الذي تنشأ وتنظم وتُسيّر وفقه هذه المخابر.

الفرع الأول: تعريف مخابر البحث

أولاً: مخابر البحث هيئة علمية متخصصة تنتمي إلى مؤسسة تعليمية وبحثية تسهم في نشاط الباحثين، فهو أحد هياكل البحث المستحدثة من أجل القيام بعملية البحث العلمي وكونها مؤسسة رسمية لها مجموعة من الأهداف تتركز بشكل أساسي على تقديم خدمات علمية للمجتمع، يشرف عليها مجموعة من الباحثين.¹

ثانياً: عرفت مديرية برجة البحث والتقييم والاستشراف بالمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي مخبر البحث على أنه: "كيان بحث أين تكون فيه النشاطات العلمية واضحة المعالم، وتترجم في شكل برجة أنشطة تنفذها الكفاءات العلمية المطلوبة، حيث ترتبط ديمومته بأهمية البرنامج العلمي و/أو التكنولوجي الواجب إنجاز، فهو ليس ثابتاً بالضرورة فيما يخص الهدف والبرنامج وإنما يرتبط أكثر بتجسيد وتنفيذ الأنشطة المبرمجة لفترة محددة والتي وافقت عليها هيئات التقييم المحولة، وبالتالي يجب أن يتم تجديد إدارته وسيره وتشكيلته بصفة منتظمة."²

ثالثاً: عرف المرسوم التنفيذي رقم 19-231 المؤرخ في 12 ذي الحجة عام 1440، الموافق لـ 13 أوت 2019، الذي يحدد كفاءات إنشاء مخابر البحث، بموجب المادة الثانية، حيث جاء في الفقرة الأولى منها ما يلي: "مخبر البحث كيان بحث يسمح للباحثين الذين يتناولون إشكاليات متقاربة بالتعاون من أجل تنفيذ محور أو أكثر أو موضوع أو أكثر للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي."³

من خلال التعاريف المذكور أعلاه، نخلص إلى أن مخبر البحث هي هياكل بحث تضم قدرات علمية بشرية تتعاون من أجل تنفيذ برامج وأنشطة وأعمال علمية في مسألة أو عدة مسائل تخص البحث العلمي والتطوير التكنولوجي على مختلف تخصصاته وميادينها، وهو بذلك صرح للابتكار والبحث، منظم وفق منهجية محددة ويعمل لخطة عمل موافق عليها من قبل الهيئات المختصة.

الفرع الثاني: الأساس القانوني لمخبر البحث

شهدت الجزائر كغيرها من الدول في العالم حركة لا بأس بها في مجال تبني فكرة العمل من أجل تطوير البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بمختلف الآليات كإنشاء مخبر البحث.

وتستند مخبر البحث العلمي في تشكيلتها وتنظيمها وسيرها إلى المرسوم التنفيذي رقم 19-231 المؤرخ في 12 ذي الحجة عام 1440 الموافق لـ 13 أوت 2019 الذي يحدد كفاءات إنشاء مخبر البحث، وتنظيمها وسيرها، والذي بموجبه تم إلغاء أحكام المرسوم التنفيذي رقم 99-244 المؤرخ في 31 أكتوبر سنة 1999 الذي يحدد قواعد إنشاء مخبر البحث وتنظيمه وسيره.

ويعتبر القانون التوجيهي رقم 98-11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني 1419 الموافق 22 أوت سنة 1998، يتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي⁴ 1998-2002، من أهم النصوص القانونية المعمول بها في هذا الموضوع، لما احتواه من أحكام تنظم إنشاء وتنظيم وسير مخبر البحث في الجزائر، نظراً للاهتمام بهذا الهيكل والاعتماد عليه في سبيل تحسين وتطوير البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

وقد تطور عدد مخبر البحث بمختلف الجامعات الجزائرية على عدة مراحل، حيث تم سنة 2000 اعتماد 305 مخبر ليرتفع سنة 2003 إلى 598 مخبر، أما سنة 2009 فقد بلغ 729 مخبر، ومع نهاية سنة 2010 قدر عدد مخبر البحث في مؤسسات التعليم العالي على المستوى الوطني 788 مخبر، ليصل إلى 1116 مخبر سنة 2012 و1361 مخبر سنة 2015.⁵

وساهم أيضاً المرسوم التنفيذي رقم 99-244 المؤرخ في 21 رجب عام 1420 الموافق لـ 31 أكتوبر سنة 1999⁶، هو الآخر بالنهضة التي عرفت مؤسسات التعليم العالي في الجزائر لما احتواه من أحكام قانونية تنظم إنشاء مخبر البحث العلمي، حيث جاء في المادة الأولى من هذا المرسوم: " تطبيقاً لأحكام القانون التوجيهي رقم 98-11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني 1419

الموافق 22 أوت سنة 1998، المذكور أعلاه⁷، يحدد هذا المرسوم قواعد إنشاء مخبر البحث الخاص أو المشترك وتنظيمه وسيره، المنشأ داخل مؤسسات التعليم والتكوين العالين، وكذا المؤسسات العمومية الأخرى.

المطلب الثاني: مخبر البحث ومقاييس إنشائها

باعتبار أن مخبر البحث هياكل بحثية تقوم بالمهام المنوطة بها في سبيل تحسين وتطوير البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مختلف التخصصات والميادين فكان من اللازم خلق وإنشاء مخبر بحث تتماشى والميدان المراد تطويره فتدخل عدة اعتبارات ومقاييس لتنظيمه بالشكل المطلوب، ومن هنا فقد ارتأين في هذا المطلب التطرق إلى أنواع المخبر البحثية في الفرع الأول ومن ثم التطرق إلى المقاييس الواجبة الاعتماد في إنشائها وبعض الأحكام الأخرى في الفرع الثاني.

الفرع الأول: أنواع مخبر البحث

أولاً: مخبر البحث الخاصة بالمؤسسة:

وهي تلك المخبر التي تنشأ إما:

1. داخل مؤسسات التعليم العالي، سواء في الجامعة، المركز الجامعي أو المدرسة العليا في إطار التنظيم العلمي للكلية أو المعهد بقرار من الوزير المكلف بالبحث العلمي بناءً على اقتراح مسؤول مؤسسة الإلحاق وبعد أخذ رأي المجلس العلمي للوكالة الموضوعاتية للبحث المعنية.

حيث جاء في المادة الثامنة من المرسوم التنفيذي 19-231 المذكور أعلاه: " ينشأ مخبر البحث بالمؤسسة في مؤسسات التعليم العالي في إطار التنظيم العلمي للكلية أو المعهد الجامعة أو معهد المركز الجامعي أو المدرسة العليا".

2. داخل مؤسسات التكوين العالي التابعة لدوائر وزارية أخرى أو داخل مؤسسات عمومية أخرى وتنشأ بموجب قرار مشترك من الوزير المكلف بالبحث العلمي والوزير المعني، بناءً على اقتراح مسؤول مؤسسة الإلحاق وبعد أخذ رأي المجلس العلمي للوكالة الموضوعاتية للبحث المعنية.

فنصت المادة التاسعة من نفس المرسوم في فقرتها الثانية على: "ينشأ مخبر البحث الخاص بالمؤسسة في مؤسسات التكوين العالي التابعة لدوائر وزارية أخرى بموجب قرار وزاري مشترك بين الوزير المكلف بالبحث العلمي والوزير المعني، بناءً على اقتراح مؤسسة اللاحق وبعد الأخذ برأي المجلس العلمي للوكالة الموضوعاتية للبحث المعنية".

ثانيا: مخبر البحث المختلط:

مخبر البحث المختلط وهي عبارة عن مخبر بحث تنشأ في إطار التعاون من أجل تنفيذ برنامج مشترك بين مؤسستين عموميتين أو أكثر و/أو مؤسسات اقتصادية. ويتم إنشاء مخبر البحث المختلط بموجب قرار وزاري مشترك بين الوزير المكلف بالبحث العلمي والوزير المعني حسب الحالة، بعد إبرام اتفاقية بين أطراف المخبر المختلط تحدد بمقتضاها حقوقهم والتزاماتهم، خاصة ما تعلق منها بكيفيات المتابعة والتقييم والتمويل، بعد الأخذ برأي المجلس العلمي للوكالة الموضوعاتية للبحث المعنية.

حيث نصت المادة العاشرة من المرسوم التنفيذي 19-231 المذكور سابقا في الفقرة الأولى على ما يلي: " ينشأ مخبر البحث المختلط في إطار تنفيذ برنامج مشترك بين مؤسستين (02) عموميتين أو أكثر و/أو مؤسسات اقتصادية".

ثالثا: مخبر البحث المشترك:

حسب نص المادة العاشرة من المرسوم التنفيذي رقم 19-231 المذكور أعلاه في فقرتها الثانية فإن مخبر البحث المشتركة هي مخبر بحث تنشأ في إطار التعاون العلمي والتكنولوجي نتيجة اشتراك مؤسسة عمومية أو مؤسسة اقتصادية مع مخبر بحث ينتمي إلى مؤسسة أخرى. ويتم إنشاء مخبر البحث المشترك بموجب قرار من الوزير المكلف بالبحث العلمي أو قرار مشترك بين الوزير المكلف بالبحث العلمي والوزير المعني حسب الحالة، عن طريق إبرام اتفاقية بين أطراف المخبر المشترك، يحددون بموجبها حقوقهم والتزاماتهم لاسيما المتعلقة بكيفيات المتابعة والتقييم والتمويل، بعد الأخذ برأي المجلس العلمي للوكالة الموضوعاتية للبحث المعنية.

رابعا: مخبر الامتياز:

في حال بلوغ أحد مخبر البحث المذكورة أعلاه (مخبر بحث الخاص بالمؤسسة، مخبر البحث المختلط مخبر البحث المشترك) لمستوى عال في نشاطاته وأعماله، يعلم ويعد مخبر بحث ممتاز.

حيث تصدر علامة الامتياز لمخبر البحث بموجب قرار من الوزير المكلف بالبحث العلمي. وتمنح علامة مخبر بحث الامتياز من طرف اللجنة القطاعية الدائمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بناءً على اقتراح المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي. وتسحب من مخبر البحث علامة الامتياز عندما لا يستوف الشروط التي أدت إلى تكريسه، ويساهم في انجاز محاور البحث ذات الأولوية المنبثقة عن البرامج الوطنية للبحث، كما يمكن دعوته للتكفل بمشاريع البحث ذات الطابع القطاعي وتلك المنبثقة عن التعاون الدولي (أنظر المواد 19 إلى 22 من ذات المرسوم).

الفرع الثاني: مقاييس إنشاء مخبر البحث

منذ صدور القانون التوجيهي للبحث رقم 98-11 وما تبعه من مراسيم تنفيذية بدأت حركة إنشاء مخبر البحث عبر مختلف جامعات الوطن بداية من سنة 2000، حيث شملت عدة ميادين وتخصصات علمية لتصبح بذلك الوحدة القاعدية للبحث العلمي في الجامعات.⁸

ولإنشاء مخبر البحث جملة من المقاييس لا بد من توافرها وهي كالتالي:

- __ بحث مخبر البحث يهدف رئيساً يتمثل في تطوير مؤسسة الإلحاق.
- __ تقييم مخبر البحث على أساس مدى تحقيق الأهداف المتخصصة والمرتبطة بمحاور البحث.
- __ إنشاء مخبر البحث تحريكاً ودفعاً لعجلة التنمية في جميع المجالات.
- __ تحديد ورصد الوقت والقدرات العلمية البشرية والتجهيزات والوسائل المادية المطلوبة لهذه المهمة.

فقد نصت المادتين الخامسة والسادسة من المرسوم التنفيذي رقم 19-231 المذكور آنفاً على أن عملية إنشاء مخبر البحث تتطلب مراعاة جملة من المعايير والمقاييس وهي:

__ أن ينشأ مخبر البحث في إطار مشروع تطوير مؤسسة الإلحاق،

__ أهمية نشاطات البحث بالنسبة لحاجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية والتكنولوجية للبلاد،

__ حجم وديمومة البرنامج العلمي و/أو التكنولوجي الذي تندرج فيه نشاطات البحث،

__ أثر النتائج المنتظرة على تطوير المعارف العلمية والتكنولوجية،

__ نوعية وحجم القدرات العلمية والتقنية المتوفرة و/أو الواجب تجنيدها،

__ الوسائل المادية والمالية المتوفرة و/أو الواجب حشدها.

وبالإضافة إلى هذه المقاييس، فيجب أن يتخذ مخبر البحث شكلاً معيناً حيث يجب أن يتشكل مخبر البحث على الأقل من أربع (04) فرق بحث، تتشكل كل فرقة بحث على الأقل من ثلاث (03) باحثين ويديرها باحث مؤهل. ويدير مخبر البحث مدير ويزود بمجلس مخبر يتكون من رؤساء فرق البحث ورؤساء مشاريع البحث حسب نص المادة الثالثة والعشرين من المرسوم التنفيذي رقم 19-231 المذكور أعلاه.

إلغاء مخبر البحث:

لما كانت مخبر البحث العلمي والتطوير التكنولوجي تعتبر من أهم الهياكل التي يعهد إليها ممارسة نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي فالأصل تشجيع إنشائها وبعثها في شتى التخصصات والميادين وتشجيعها للعمل على تحسين مستوى البحث العلمي في الجزائر غير أنه يمكن اللجوء لإجراء إلغائها، فبخصوص إلغاء مخبر البحث يتم اللجوء إلى مثل هذا الإجراء عندما يصبح لا يستوفي الشروط المنصوص عليها في الإنشاء، فقد جاء في نص المادة السابعة من ذات المرسوم: " يجل مخبر البحث عندما لا تتوفر فيه الشروط التي أدت إلى إنشائه حسب الأشكال نفسها".

المبحث الثاني:

مهام مخبر البحث ومدى تأثيرها على البحث العلمي

يمكن اعتبار الفترة الممتدة من 1998-2001 لسياسة البحث العلمي في الجزائر بمثابة انطلاقة فعلية لربط علاقة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بالتنمية الشاملة للبلاد، وذلك

على نطاق أوسع شمل على كافة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية.⁹

ومن هنا فقد كان الاهتمام منصب على مخابر البحث باعتبارها هيكل بحثية هي الأجدر على القيام بهذه المهمة، التي تعارف عليها العالم في الآونة الأخيرة وعلى كفاءتها في دفع عجلة التنمية.

المطلب الأول: مهام مخابر البحث والصعوبات التي تواجهها

تعهد إلى مخابر البحث على مختلف أنواعها جملة من المهام والأعمال والنشاطات التي من شأنها دفع عجلة التنمية بالمفهوم الشامل، فتعود نتائج أعمالها على العديد من الزوايا المركبة للتنمية، في حين يعهد إلى ذوي الاختصاص العمل من أجل تحدي الصعوبات والعراقيل التي قد تقف ضد نشاط هذه المخابر في سبيل تيسير الطريق أما هذه الهياكل البحثية للتأثير الإيجابي وتطوير البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

الفرع الأول: مهام مخابر البحث حسب المرسوم التنفيذي رقم 19-231

- نصت المادة الرابعة من المرسوم التنفيذي رقم 19-231 المذكور أعلاه على ما يلي:
- " يكلف مخبر البحث بتحقيق أهداف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في محور موضوع أو بحث علمي معين، وبهذه الصفة يكلف على الخصوص بما يأتي:
- _ المساهمة في تنفيذ نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي المسجلة في مشروع تطوير مؤسسة اللاحق.
 - _ المساهمة في التكوين بواسطة البحث ومن أجل البحث.
 - _ إنجاز دراسات وأعمال بحث لها علاقة بهدفه.
 - _ المشاركة في إعداد برامج البحث في ميدان نشاطاته.
 - _ المشاركة في تحصيل معارف علمية وتكنولوجية جديدة والتحكم فيها وتطويرها.
 - _ المساهمة على مستواه في تحسين تقنيات وأساليب الإنتاج وكذا المنتجات والسلع والخدمات وتطويرها.
 - _ ترقية نتائج البحث ونشرها.

— جمع المعلومات العلمية والتكنولوجية التي لها علاقة بهدفه ومعالجتها وتهيئتها وتسهيل الاطلاع عليها.

— المشاركة في وضع شبكات بحث موضوعاتية.

— تقديم خبرات وأداء خدمات لصالح الغير طبقاً للتنظيم المعمول به".

من خلال هذه المادة نلاحظ بأن المشرع الجزائري قد أوكل إلى مخبر البحث جملة من المهام تصب في مجملها لتحسين وترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتضطلع بمراقبة مؤسسات اللاحق بغيرية تطويرها وجعلها تسير التحولات وخاصة التكنولوجية منها، بما يحقق المصلحة العامة ويرفع مستوى المعرفة لدى العنصر البشري والمؤسسي في الدولة.

الفرع الثاني: الصعوبات التي تواجه مخبر البحث

مخبر البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر وعلى غرار باقي الهياكل في الدولة قد تواجه عراقيل وصعوبات تحيل دون قيامها بالمهام والنشاطات الموكلة إليها بالصورة المطلوبة فتمثل أهم الصعوبات التي تواجه سير مخبر البحث العلمي في الجامعات الجزائرية فيما يلي:

— عدم ارتباط الزيادة المطردة لمخبر البحث بأداء نوعي متميز.

— غياب استراتيجية تحدد الاحتياجات الأولية للمجتمع تبنى على أساسها المشاريع البحثية، هذا ما جعل النشاط العلمي لمخبر البحث يبدو مجرد جهود مشتتة في اتجاهات مختلفة، دون أي تراكم علمي واح.

— عدم المشاركة الفعالة لكل الأطراف ذات العلاقة لتحسين وترقية البحث العلمي.

— عدم تماشي اللوائح التنظيمية المتضمنة لكيفيات إنشاء وتسيير وتطوير مخبر البحث وما يتطلبه السعي لإحراز التميز والجودة، الامر الذي أبعد مخبر البحث عن هدفها في استحداث الحراك التنموي المحلي والأخذ على عاتقها مهمة التكوين.

— عدم وجود قاعدة معلومات وبيانات تنشر فيها بحوث ودراسات مخبر البحث.¹⁰

وتجدر الإشارة إلى أنه تم إنشاء المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات وهو هيئة تحت وصاية الوزير الأول تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري وتضم 45 عضواً يُعيون من قبل رئيس الجمهورية، كما يعين رئيس المجلس بموجب مرسوم رئاسي، وهو أداة لترقية البحث العلمي والمساعدة على صنع القرار ودعم الاقتصاد الوطني

وفي 29 أوت 2021، قُدم مشروع تمهيدي لقانون يعدل القانون رقم 20 - 01 المؤرخ في 30 مارس 2020، الذي يحدد مهام المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات.¹¹ ويرجى من هذا المجلس القيام بأحسن المهام في سبيل تحسين وتطوير البحث العلمي والطوير التكنولوجي ورسم البرامج البحثية الوطنية التي تسعى من أجل التقدم بالجزائر إلى مصاف الدول الكبرى والمتقدمة وتوجيه عمل مختلف الهياكل البحثية كمخابر البحث والاستثمار فيها بما يحقق المصلحة العامة.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس البحث العلمي ومدى تأثيرها بمخابر البحث

باعتبار أن المخابر البحثية على مختلف أشكالها هي هياكل مزودة بخبرة الكفاءات العلمية البشرية والتي تعمل وفق برامج بحث وطنية موضوعة ومدروسة بطريقة محكمة باستعمال التجهيزات والوسائل المادية الممكنة والمتاحة، ما يجعل تأثيرها على ترقية وتحسين البحث العلمي والتطوير التكنولوجي نتيجة حتمية لأعمالها ونشاطاتها.

وللبحث العلمي مؤشرات قياس تترجم المستوى الذي وصل إليه، وسنقوم بالتطرق إليها فيما يأتي:

الفرع الأول: المؤشرات الدولية

لقد اعتمد المجتمع الدولي في تقييمه للبحث العلمي على جملة من المؤشرات المختارة والتي يمكن الاعتماد عليها كعيار لتقييم الوضع العام للبحث والتطوير، حيث اقترحت منظمة اليونسكو جملة من المؤشرات الخاصة بالبحث العلمي وهي:

— نسب الإنفاق على البحث من الناتج المحلي الخام.

— مشروعات الأبحاث المنجزة والمستقبلية.

— النشر العلمي والتنوع في المجالات البحثية.

— أعداد المشتغلين بالبحث العلمي.

— براءات الاختراع.

— تعلم نقل المعرفة عن طريق الدورات والتدريبات.¹²

نلاحظ من خلال هذه المؤشرات، أن معايير نجاح مخابر البحث على مختلف أشكالها مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى مساهمتها في ترقية وتطوير البحث العلمي ومدى تحقيق ابتكارات

جديدة في شكل براءات اختراع، ناهيك عن الاستثمار في الموارد البشرية العلمية حيث تجد هذه الأخيرة في مخبر البحث المجال الخصب لنشر الأعمال والأبحاث والدراسات من خلال الملتقيات والأيام الدراسية والمجلات التي تنشر وغيرها، على أن اعتماد مؤشرات قياس مستوى البحث العلمي هي أهم العوامل التي تنير طريق القائمين على هذا المجال من أجل تدارك الأوضاع ورصد النقائص، من أجل محاولة إيجاد الحلول للصعوبات وتشجيع المتفوقين وتحفيزهم.

الفرع الثاني: ترقية مخبر البحث للبحث العلمي

تعمل مخبر البحث المختلفة على ترقية البحث العلمي كهدف رئيسي يقع على عاتق القدرات العلمية البشرية التي تشكل كل مخبر.

ذلك أن البحث العلمي في المجتمع هو من أهم الروافد لإنتاج المعرفة وتحقيق التنمية الاجتماعية وتحصيل السبق العلمي، والذي ينعكس بدوره من خلال مخرجاته المختلفة على العديد من المستويات، الاجتماعية، الاقتصادية،... الخ، ولما كانت ولا تزال الجامعة الحاضنة الأساسية لمختلف مراكز لبحوث العلمية والمخابر البحثية والمخاطة باطار هيكلية تنظيمي إداري، بالإضافة إلى الباحثين المؤهلين فإن هذه الأخيرة بكل أشكالها وأطيافها ومكوناتها تمثل لب العملية البحثية التي بدورها تشغل على أكثر من صعيد في المشاريع البحثية سواء تعلق البحث بالعلوم الإنسانية والاجتماعية او بالعلوم التطبيقية ، هذا ما يعكس ايجاباً على تحسين الأداء البحثي بالإضافة إلى العمل على الارتقاء بآليات التأطير العلمي والإعداد الجيد للكادر العلمي التابع لمخبر البحث من أجل تحقيق ترقية البحث الأكاديمي.

ومن هنا يمكن القول بأن الدور الذي تلعبه مخبر البحث المتنوعة لا يقتصر على تراكم وحشد الأبحاث والدراسات في الميادين المختلفة أو تسيير هيكل بحث بمثابة مؤسسة من المؤسسات بل يتعدى ذلك إلى زوايا أخرى تخدم التنمية المستدامة وتساهم في:

- توفير المادة العلمية المطلوبة للوصول إلى تحقيق الجودة في المجالات المختلفة.
- تنشيط ما يعرف بالمسؤولية المجتمعية.
- خدمة مؤسسات الدولة بالمنتوج المحلي.
- اقتراح وتقديم برامج اقتصادية بديلة. وتشجيع الابتكار والرصد التكنولوجي.

الخاتمة:

وفي ختام هذه الورقة البحثية نخلص إلى أن للبحث العلمي أهمية بالغة تعود على المستوى المجتمعي بكل أطيافه بفوائد جمة، وأن مخابر البحث هي أهم الهياكل البحثية التي تدعم البحث العلمي وتعمل من أجل تحسين مستواه وتطويره إلى أعلى المستويات، حيث أثبتت التجارب العالمية أن مخابر البحث تعد من أبرز الركائز المسببة للتقدم والازدهار ومرافقة مؤسسات الدولة إلى مصاف التطور.

وتبقى النتائج المحققة من قبل مخابر البحث المختلفة مرتبطة بجملة عناصر من أبرزها الكفاءة العلمية البشرية المكونة لها والوسائل والتجهيزات التي تحتويها دون أن ننسى البرامج البحثية التي يتم تداولها ومعالجتها من قبل هذه المخابر.

وقد أطلقت المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي مؤخرا منصة رقمية قيمة تسمى منصة ابتكار، تمكن الباحثين وطلبة الدكتوراه من إمكانية الاستفادة من خبرات وتجهيزات مخابر البحث المتواجدة على مستوى مختلف مراكز البحث، حيث تلقت استحسانا كبيرا في انتظار وعلى أمل تعميم اشراك كل مخابر البحث في هذه المنصة، فتصبح بذلك قاعدة بيانات ثرية من جهة وتمكن مخابر البحث من تقديم أكبر خدمات ممكنة من جهة أخرى.

وتجدر الإشارة كذلك إلى رؤيتنا لعزم السلطة التنفيذية في الجزائر وعلى رأسها رئيس الجمهورية الذي يشجع في كل مرة مخابر البحث المختلفة من خلال الاهتمام وتشجيع لكل مبادرات اقترح وخلق برامج بحثية متطورة تجسد الاحتياجات الحقيقية للجزائر، فما من شك ان مخابر البحث ستلعب الدور الفاعل من أجل تنفيذ هذه البرامج وتحسينها وتطويرها أيضاً من خلال النشاطات التي تقوم بها.

ومن خلال ما سبق التطرق إليه فإن من أهم التوصيات التي توصلنا إليها ما يأتي:

— إشراك مخابر البحث بطريقة أكثر عملية في مرافقة مؤسسة الالحاق.

— النظر في إمكانية إشراك كل المخابر البحثية في منصة ابتكار، وفق صيغة قانونية تحمي براءات الاختراع والملكية الفكرية وتشجع وتحفز القائمين على سير المخابر البحثية للمضي قدماً.

— خلق قاعدة بيانات مفصلة تضم كل مخابر البحث وتخصصاتهم والخدمات التي يمكن تقديمها، حتى يسهل الاطلاع على المنتوج العلمي الجزائري ويغلق باب إهدار العملة الصعبة والمال العام خاصة.

— وضع منهجية محكمة لتنفيذ أعمال ونشاطات وأبحاث علمية مع تحديد أهدافها في سير وعمل المخابر البحثية، حتى يتم تمييز مجهوداتها وتطويرها لترجمتها على أرض الواقع.

— إيجاد وخلق أرضية تنافسية للمخابر البحثية وتغليب طابع الاستمرارية للاستثمار اللامتناهي بينها.

الهوامش:

1- عزوز علي، ملتقى وطني حول "آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية" مداخلة تحت عنوان "دور مدير المخبر والمجلس العلمي في ديناميكية المخبر" جامعة الجزائر -01- سنة 2012، ص 244.

2 - مذكرة صادرة عن مديرية برمجة البحث والتقييم والاستشراف بالمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمين سنة 2013، بخصوص عملية مراقبة التركيبة البشرية لمخابر البحث.

3 - أنظر المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 19-231 المؤرخ في 12 ذي الحجة عام 1440، الموافق لـ 13 أوت 2019، الذي يحدد كفاءات إنشاء مخابر البحث.

4 - أنظر القانون رقم 98-11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق لـ 22 أوت 1998 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخامس حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

5 - د. كريمة فلاح، مقال علمي بعنوان "مخابر البحث كآلية لتطوير البحث العلمي في الجامعات الجزائرية" منشور بمجلة "المفكر للدراسات القانونية والسياسية، سنة 2018، ص 102.

6 - المرسوم التنفيذي رقم 99-244 المؤرخ في 31 أكتوبر سنة 1999 الذي يحدد قواعد إنشاء مخبر البحث وتنظيمه وسيره.

7 - أنظر القانون التوجيهي رقم 98-11 المذكور سابقاً.

8 - فرشان دليلا، ملتقى وطني حول "آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية" مداخلة تحت عنوان "دور مخابر البحث في تكوين طلبة الدراسات العليا" جامعة الجزائر -01- سنة 2012، ص

.114

- 9 - خنيش دليلة، مقال بعنوان " سياسة البحث العلمي في الجزائر، الأهداف والنتائج" مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، جوان 2011، ص 82.
- 10 - فرشان دليلة، ملتقى وطني حول "آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية" مداخلة تحت عنوان "دور مخبر البحث في تكوين طلبة الدراسات العليا" جامعة الجزائر -01- سنة 2012، ص 115-116.
- 11 - القانون رقم 01-20 المؤرخ في 30 مارس 2020 الذي يحدد مهام المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات. المعدل والمتمم.
- 12 - مشحوق ابتسام، رسالة ماجستير، العلاقة بين إنشاء مخبر البحث العلمي وتطوير الإنتاج العلمي في الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2012، ص 48.